



إسهامات الليبيين في أصول الفقه المالكي تأليفاً وتحقيقاً

علي محمد فرج أفريو

قسم الفقه وأصوله كلية علوم الشريعة جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

Email: ali.afrio@elmergib.edu.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

انبنى المذهب المالكي على قواعد وأصول، تندرج أصوله تحت ما يسمى مدرسة المتكلمين، ولكن مع انتمائه لهذه المدرسة إلا أن له خصوصيته شأنه في ذلك شأن بقية المذاهب، فينسب إليه الانفراد في بعض الأصول، وقد ألفت في أصول المذهب عشرات الكتب من أقطار شتى في العالم الإسلامي، ومنها بلادنا الحبيبة، وجاءت فكرة هذا البحث ليسلط الضوء على ما قدمه الليبيون في علم أصول الفقه المالكي من تأليف متنوعة وتحقيقات قيمة لعله يكون فاتحة خير، فتنشر سيرهم على نطاق أوسع، ومجال أرحب، ويستفاد مما قدموه من أعمال في هذا العلم؛ وفاء بحقهم، وإحياء لذكورهم، وتعريفاً بجهودهم. ويهدف البحث إلى تعريف طلبة العلم والعلماء بإسهامات الليبيين داخل البلاد وخارجها في علم أصول الفقه، كما يهدف إلى حث الجامعات والهيئات العلمية على طباعة ما تم تحقيقه في علم أصول الفقه حتى يسهل الوصول إليه والاستفادة منه. سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، وذلك بتتبع جهود الليبيين في أصول الفقه، مرتباً إياها تاريخياً أحياناً، وألفبائياً أحياناً أخرى على حسب ما يتطلبه الموضوع.

الكلمات المفتاحية: إسهامات الليبيين، أصول الفقه، التأليف، التحقيق، علماء ليبيا.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه، واستن بسنته، واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد:

فإن علم أصول الفقه علم عظيم النفع، كثير الفائدة، يحتاج إليه المجتهد والمقلد، فبه يتمكن المجتهد من استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، ويعرف حكم ما يستجد من الوقائع والأحداث في كل زمان ومكان، ويستطيع من له إمام بقواعده القدرة على الموازنة بين مذاهب الأئمة وأدلتهم، أو التخريج على أصولهم، ويعرف من هو دون ذلك مدرك إمامه، فيقلده على دراية وبصيرة، لا على محض تقليد وهوى.

ولما كان لهذا العلم هذه المكانة العالية، والمنزلة الرفيعة قيض الله له في كل زمان ومكان علماء أجلاء، وشيوخاً فضلاء قاموا بتبسيط هذا العلم وتقريبه للناس، وذلك بالتأليف المتنوعة، والتحقيقات القيمة، ومن الذين اهتموا بهذا العلم علماء ليبيا وطلبة العلم فيها، فلهم فيه مشاركة قديماً وحديثاً، تأليفاً وتحقيقاً.

ولكن مع هذا الجهد الطيب والعمل المشكور فإن الليبيين -غالبًا- لم ينالوا حظهم من الترجمة لهم والتعريف بهم، فلا تجد لهم ذكرًا في كتب الأعلام والطبقات، ولا وسائل الإعلام والمجلات إلا نادرًا، وتجد ممن هم أقل منهم في العلم في دول أخرى يوصفون بأعلى الألقاب، وتكتب في سيرهم ومؤلفاتهم البحوث والمقالات، والرسائل والأطروحات، فضلًا عن كتب الأعلام والطبقات، ويبقى علماؤنا مغمورين، فإذا عرفوا في بلادهم فإن العالم الآخر لا يعرف عنهم شيئاً.

لذا جاءت فكرة هذا البحث ليلسط الضوء على ما قدمه الليبيون في علم أصول الفقه لعله يكون فاتحة خير، فتنتشر سيرهم على نطاق أوسع، ومجال أرحب، ويستفاد مما قدموه من أعمال في هذا العلم؛ وفاء بحقهم، وإحياء لذكرهم، وتعريفًا بجهدهم. وبناءً على ما سبق عازمت -مستعينا بالله- على الكتابة في

هذا البحث تحت عنوان: إسهامات الليبيين في أصول الفقه المالكي تأليفاً وتحقيقاً.

إشكالية البحث

لعدم وجود دراسة وافية تبرز جهود الليبيين في علم الأصول يأتي هذا البحث ليجيب عن السؤال الآتي: هل لليبيين إسهامات في علم أصول الفقه؟ وما إسهاماتهم فيه؟ وللإجابة عن هذا السؤال سأقوم برصد الجهود الكبيرة التي بذلها الليبيون في هذا العلم، والوقوف على أعمالهم تأليفاً وتحقيقاً.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- تعريف طلبة العلم والعلماء بالجهود الكبيرة لليبيين داخل البلاد وخارجها في علم أصول الفقه تأليفاً وتحقيقاً.
- حث الجامعات والمؤسسات والهيئات على طباعة ما تم تحقيقه في علم أصول الفقه حتى يسهل الوصول إليه والاستفادة منه، ويُحفظ تراثنا من الضياع.
- إثارة همم الدارسين والباحثين وتحفيزهم لإظهار الأعمال التي لم تظهر للوجود بتحقيقها ونشرها.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من منزلة علم أصول الفقه ومكانته بين العلوم، كما يظهر هذا البحث التعريف بالتراث العلمي لليبيين في هذا العلم ومدى مشاركتهم فيه، وإبراز دورهم في الحضارة الإسلامية.

منهج البحث

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، وذلك بتتبع جهود الليبيين في أصول الفقه، مرتبًا إياها ترتيبًا تاريخيًا أحيانًا، وألفبائيًا أحيانًا أخرى على حسب ما يتطلبه الموضوع، وتنسيقها في مباحث ومطالب.

حدود الدراسة

نظرًا لكثرة أعمال الليبيين في هذا العلم -لا سيما في الوقت الحاضر- سأقتصر في بحثي على المؤلفين الذين ألفوا في هذا العلم كتابًا أو أكثر يحمل اسم هذا العلم⁽¹⁾ دون من اقتصر منهم على جزئية منه، كالاستحسان، أو قول الصحابي، أو حجية القياس مثلاً، مع إيراد ما حققه الليبيون من مؤلفات المالكية في هذا العلم؛ ليتناسب البحث مع العدد المحدد لصفحات البحوث في هذا المؤتمر.

خطة البحث

اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة. المقدمة، وتشتمل على إشكالية البحث، وأهدافه، وأهميته، والمنهج المتبع في الدراسة، وحدود الدراسة، وخطة البحث. المبحث الأول: إسهامات الليبيين في التأليف في أصول الفقه المالكي، وفيه ثلاثة مطالب: الأول: إسهامات الليبيين في التأليف المستقل، والثاني: إسهامات الليبيين في الشروح والحواشي والتعليقات، والثالث: إسهامات الليبيين في النظم. المبحث الثاني: إسهامات الليبيين في تحقيق مخطوطات أصول الفقه المالكي، وفيه مطلبان، الأول: في التحقيق المفرد، والثاني: في التحقيق المشترك.

⁽¹⁾ استبعدت عمل د. سعيد فاندي كتاب (في أصول الأحكام) مع كونه يحمل عنوان العلم كاملاً؛ لاقتضاره على تسعة مباحث فقط تناولت بعض مباحث هذا العلم.

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات التي يرى الباحث ضرورة الأخذ بها.



المبحث الأول: إسهامات الليبيين في التأليف في أصول الفقه المالكي

بدأ الليبيون التأليف في علم أصول الفقه منذ زمن بعيد، وبعد أبو جعفر الداودي (ت 402 هـ)⁽¹⁾، وابن أبي الدنيا الصدفي⁽²⁾ أول من صنف في هذا العلم في بلادنا، ثم توالى التصنيفات بعد ذلك، وبلغت أشدها في القرن الخامس عشر الهجري، ومن هذه المؤلفات ما كان تأليفاً مستقلاً، أو شرحاً لمختصر، أو حاشية على شرح، أو نظماً للعلم، وقد قسمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول: إسهامات الليبيين في التأليف المستقل، والمطلب الثاني: إسهامات الليبيين في الشروح والحواشي والتعليقات، والمطلب الثالث: إسهامات الليبيين في نظم أصول الفقه.

المطلب الأول: إسهامات الليبيين في التأليف المستقل

قسمت هذا المطلب إلى فرعين: الأول: في إسهامات الليبيين القدامى في التأليف، والثاني: في إسهامات الليبيين المعاصرين في التأليف.

الفرع الأول: إسهامات الليبيين القدامى في التأليف

التأليف لغة: الجمع والوصل، يقال: ألفت بينهم تأليفاً: إذا جمعت بينهم بعد تفرق، وألفت الشيء تأليفاً: إذا وصلت بعضه ببعض⁽³⁾.

⁽¹⁾ سنأتي ترجمته لاحقاً.

⁽²⁾ ابن أبي الدنيا: عبد الحميد بن أبي البركات بن عمران، أبو محمد الصدفي الطرابلسي، الإمام الفقيه القاضي الأصولي العالم المتقن، ولد ونشأ في طرابلس الغرب، وانتقل إلى تونس، فولي بها القضاء والخطابة بالجامع الأعظم، وتوفي فيها سنة 684 هـ، له في علم الأصول كتاب حل الالتباس في الرد على نفاة القياس، ولم أذكره في عداد المؤلفين؛ لعدم انطباق حدود الدراسة عليه. انظر شجرة النور الزكية 275/1، والأعلام للزركلي 285/3، وأعلام ليبيا ص: 205.

⁽³⁾ انظر لسان العرب (ألف) 108/1

وتأليف الكتاب: هو جمع لفظ إلى لفظ، ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملية الكافية فيما يحتاج إليه سواء كان متفقاً أو مختلفاً⁽¹⁾.

وقد انبرى عدد من الليبيين إلى التأليف في علم أصول الفقه منذ القرن الرابع الهجري، واستمر بعد ذلك إلى يومنا هذا، وفيما يلي ذكر لأولئك المؤلفين القدامى في هذا الفن مرتباً إياهم ترتيباً تاريخياً.

أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي الأموي الطرابلسي التلمساني المالكي (ت 402 هـ). الإمام الفاضل العالم المتفنن الفقيه، له حظ من اللسان والحديث والنظر، سكن طرابلس الغرب، وتوفي بتلمسان، له كتاب الأموال في أحكام أموال المغانم والأراضي التي يتغلب عليها المسلمون، وشرح على الموطأ، والواعي في الفقه، والنصيحة في شروح البخاري، والإيضاح في الرد على القدرية، وله في أصول الفقه كتاب الأصول⁽²⁾، ولا يزال في عداد المفقود.

الشيخ محمد بن محمد بن قاسم بن علي قاجة (ت 1283 هـ). الأستاذ العلامة الفاضل المتبحر في علم المعقول والمنقول، من مصنفاته: أكسير المستظرف في تفسير سورة الزخرف، والقافية الوافية على مشكلات ابن مالك في الكافية، وله في أصول الفقه كتاب غرة الدين على ديباجة قرّة العين في شرح ورقات إمام الحرمين⁽³⁾.

الشيخ محمد عبد الغني بن عز الدين بن إبراهيم الباجقني (ت 1394 هـ). علم من أعلام ليبيا في الأدب والفقه، كان كاتباً سياسياً وخطيباً مفوهماً، ولد الشيخ في حي الظهرة بطرابلس سنة 1893 م، ونشأ في جو حافل بالعلم، فقد كان يحضر مجالس والده، ويغشى دور العلم والفقه والحديث، وبعد تمكن الإيطاليين من ليبيا رحل مع أسرته إلى تركيا، والتحق بالمدارس التركية، وبعد سبع سنوات بها انتقل مع عائلته إلى دمشق بسوريا، فتخرج في مدارسها واشتغل

⁽¹⁾ معجم الفروق اللغوية، ص 113

⁽²⁾ انظر شجرة النور الزكية 164/1، والأعلام للزركلي 264/1، ومعجم المؤلفين 194/2، وتراجم ليبيا ص: 9.

⁽³⁾ انظر الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، ص: 288.

هنالك، من كتبه: البيوع في الإسلام، ومصادر التشريع المالكي، والسلك الوفي في الفقه المالكي، ورجال الفقه واجتهادهم وأقوالهم وأحكامهم، وله كتب كثيرة في التاريخ الإسلامي⁽¹⁾.

وله في علم الأصول: المدخل إلى أصول الفقه المالكي، طبع هذا الكتاب في دار لبنان للطباعة والنشر بيروت لبنان، ويقع في 151 صفحة، ويعد هذا الكتاب من أكثر المؤلفات التي ألفها الليبيون تلخيصاً وإيجازاً لأصول الفقه المالكي، وقد تناول العديد من المباحث، فبعد المقدمة والتوطئة تكلم على الاستدلال على الحكم الشرعي، ثم القسم الأول من أقسام المتن وهو القول، وضم عدة مباحث، ثم القسم الثاني من أقسام المتن وهو الفعل، والقسم الثالث من أقسام المتن وهو التقرير، ثم تكلم على النسخ فالترجيح، ثم الاستصحاب، والقياس، والإجماع، وإجماع أهل المدينة، وقول الصحابي، والمصلحة المرسلة، والاستحسان، والعرف، وسد الذرائع، والاجتهاد وشروطه، والتقليد والاتباع.

وسبب هذا الترتيب أنه قال: "يستدل على الحكم الشرعي إما بدليل أو متضمن للدليل، الدليل يكون بالكتاب والسنة والاستصحاب والقياس، والمتضمن للدليل يكون بالإجماع وقول الصحابي والمصلحة المرسلة والاستحسان والعرف وسد الذرائع"⁽²⁾.

وهو مختصر في جله من كتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للعلامة المحقق الشريف التلمساني، وقد نص على ذلك مؤلفنا في مقدمة كتابه فقال: "وقد وجدت أقرب الكتب الأصولية القديمة إلى الكتاب الذي عزمت على تأليفه مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للعلامة المحقق سيدي الشريف التلمساني المالكي المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمئة، فاعتمده أصلاً لكتابي"⁽³⁾، وقد سار على ترتيب المفتاح نفسه، ولم يخالفه إلا

⁽¹⁾ انظر المؤلفين العرب الليبيين، ص: 37.

⁽²⁾ المدخل إلى أصول الفقه المالكي، ص: 9.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص: 6.

في الإيجاز، وحذف بعض المباحث، وإضافة مباحث المصلحة المرسلّة، والاستحسان، والعرف، وسد الذرائع، والاجتهاد وشروطه، والتقليد والاتباع. والشيخ لم يذكر قائمة بالمصادر والمراجع في نهاية كتابه، لكنه ذكر في مقدمته أنه اعتمد على مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول أصلاً لكتابه، واستعان في البحوث الأصولية بكتاب تنقيح الفصول للقرافي، والمستصفي للغزالي، وإرشاد الفحول للشوكاني، وجمع الجوامع لابن السبكي بشرح المحلي وحاشية البناني، كما ذكر مجموعة من الكتب الفقهية، وكتب تخريج الحديث وآيات الأحكام التي استعان بها في مجالها⁽¹⁾.

ويمكن تصنيف الكتاب بأنه من كتب تخريج الفروع على الأصول تبعاً لأصله مفتاح الوصول حيث تحتوي جل مسائله على الأثر الفقهي المترتب على الاختلاف في القواعد الأصولية، ولم يحصر المؤلف نفسه على المذهب المالكي، بل تعداه إلى المذاهب الفقهية الأخرى.

الفرع الثاني: إسهامات الليبيين المعاصرين في التأليف

إن تأليف المعاصرين في أصول الفقه لا تختص بمذهب معين، وذلك لأن الغرض من التأليف هو تكوين طلاب الجامعات، وإيرادي لهم في هذا البحث باعتبار مذهب المؤلفين، وسأبدأ بذكر المتوفين منهم حسب الترتيب التاريخي لوفياتهم، ثم أذكر الأحياء -أطال الله في أعمارهم- حسب الترتيب الألفبائي.

الدكتور سليمان محمد الجروشي (ت 1435 هـ). حاصل على درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية من جامعة إكستر في بريطانيا، كان أستاذاً جامعياً بجامعة بنغازي، وعميداً لكلية القانون بها، وعضواً برابطة علماء ليبيا، من مؤلفاته: نظرية العقد والخيارات في الفقه الإسلامي المقارن، وله في الأصول كتاب أصول الفقه الحكم الشرعي وطرق استنباط الأحكام، وهو من منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا، الطبعة الأولى 2002 م في 255

⁽¹⁾ انظر المصدر نفسه، ص: 6.

صفحة، والكتاب ألفه تلبية لرغبة طلابه في كلية القانون جامعة بنغازي، وهو في أصله محاضرات وضعها لطلبة السنة النهائية بكلية القانون، فكان يُدرّس هناك. وقد قسم الدكتور كتابه إلى مقدمة عامة، والهدف الأصلي من علم الأصول، ثم تعريفه بالمعنى الإضافي وباعتباره لقباً، ثم تكلم على موضوعه، والغاية من معرفته، ونشأته، وطريقة المتكلمين، وطريقة الحنفية، وطريقة المتأخرين.

تكلم بعدها على الحكم الشرعي وأنواعه وأقسام كل نوع، والمحكوم فيه، والمحكوم عليه.

انتقل بعدها للحديث عن طرق استنباط الأحكام من الأدلة، وتقسيمات اللفظ بالإضافة إلى المعنى، وتقسيم اللفظ باعتبار الوضع للدلالة على المعنى، وتقسيم اللفظ باعتبار دلالاته على معناه، وتقسيم الألفاظ باعتبار دلالاتها على معناها وضوحاً وخفاءً عند الحنفية، وأقسام الدلالات عند غير الحنفية، والمقاصد العامة من التشريع، وتعارض الأدلة، والنسخ، والاجتهاد والتقليد.

وقد اقتصر في الكتاب على الحكم الشرعي وطرق استنباط الأحكام، فلم يتكلم على الأدلة مطلقاً لا المتفق عليها، ولا المختلف فيها، كما أنه لم يذكر تقسيماً لمباحثه لا أبواباً ولا فصولاً ولا غير ذلك، ولم يذكر فهرساً للمصادر والمراجع، لكن من أكثر ما استعمله من مصادر كشف الأسرار للبخاري الحنفي، والإحكام للآمدي، والموافقات للشاطبي، وإرشاد الفحول للشوكاني، كما اعتمد على مؤلفات معاصريه الليبيين ككتاب الدكتور عبد المجيد الذيباني المنهاج الواضح في علم أصول الفقه، وكتاب الدكتور عمر مولود الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، وكتاب الدكتور عبد السلام أبو ناجي أصول الفقه.

والكتاب يحتاج إلى تصويب الأخطاء المطبعية الكثيرة التي طالت حتى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأسماء المصادر والمراجع، ويحتاج -أيضاً- إلى تخريج الأحاديث النبوية، وعزو كثير من الآيات القرآنية، وإعداد فهرس للمصادر والمراجع.

الشيخ الدكتور عبد السلام محمود صالح أبو ناجي السيليني (ت 1438 هـ). حاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة 1976م، وعمل أستاذا بعدة جامعات ليبية كان آخرها جامعة المرقب، من مؤلفاته: الموجز في مصطلح الحديث، والوسيط في أحكام الميراث والوصية، وللشيخ في أصول الفقه كتابان، هما: أصول الفقه، والوجيز في أصول الفقه، وتحقيقان، هما: الحاصل من المحصول في أصول الفقه، لتاج الدين الأزموي (ت 653 هـ)، ومقدمة في أصول الإمام مالك، للقاضي ابن القصار البغدادي المالكي (ت 397 هـ) بالاشتراك مع الدكتور حمزة أبو فارس أبو بكر⁽¹⁾، وهذا بيان لأعماله التي تتناسب وطبيعة هذا البحث.

الأول/ أصول الفقه: طبع الكتاب عدة مرات، فصدر في طبعته الأولى سنة 1990م في 384 صفحة بالفهارس من منشورات الجامعة المفتوحة، ثم الطبعة الثانية 1995م وما بعدها، كما طبعته دار المدار الإسلامي عدة طبعات منها الطبعة الأولى سنة 2002م في 400 صفحة بالفهارس.

وقد قسم الشيخ الكتاب إلى مقدمة، وخمسة أبواب، في كل باب مجموعة من الفصول.

المقدمة، وتشتمل على تعريف أصول الفقه، وموضوعه، وفائدته، ونشأته، ومناهج الأصوليين في تدوين قواعده، والفرق بين أصول الفقه وأصول القانون. أما الأبواب فهي: الباب الأول: في الحكم وأهم أركانه، الباب الثاني: في اللفظ وكيفية دلالاته على المعنى وترتيب المدلولات، الباب الثالث: في مصادر التشريع المنفق عليها، الباب الرابع: في الأدلة المختلف فيها، الباب الخامس: في الاجتهاد والتقليد، وخاتمة، وفهرس المراجع، وأخيرا فهرس المحتويات.

⁽¹⁾ انظر بحث الشيخ العلامة عبد السلام أبو ناجي وجهوده في أصول الفقه 1027/4، بحث منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي.

وقد اعتمد الشيخ في تأليفه لهذا الكتاب على ثلاثة وسبعين مرجعاً، وألفه لطلبة الجامعات الليبية: جامعة ناصر، جامعة طرابلس، الجامعة المفتوحة، جامعة المرقب⁽¹⁾.

الثاني/ الوجيز في أصول الفقه: من منشورات جامعة المرقب، صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1434 هـ -2013م في 496 صفحة بالفهارس. وقد قسم الشيخ هذا الكتاب إلى مقدمة، وستة أبواب، في كل باب مجموعة من الفصول، وهاك تقسيمات الكتاب الرئيسة:

المقدمة، وتحدث فيها عن أهم مبادئ علم أصول الفقه، وهي تعريف أصول الفقه، والفرق بين الفقه وأصول الفقه، والفرق بين أصول الفقه وأصول القانون، والعلاقة بين الفقه وأصول الفقه، ونشأة أصول الفقه، واستمداده، وموضوعه، ومنهج الأصوليين في تدوين قواعده، والغاية المقصودة من دراسته، ومدى الحاجة إلى دراسته، الباب الأول: في تعريف الحكم الشرعي وأركانه، الباب الثاني: في أقسام الأدلة الشرعية، وتناولها في قسمين: القسم الأول: في الأدلة المنطق عليها، والقسم الثاني: في الأدلة المختلف فيها، الباب الثالث: في اللفظ وكيفية دلالاته على المعنى وترتيب المدلولات، الباب الرابع: في متعلقات الأدلة والأحكام، الباب الخامس: في الاجتهاد والتقليد والتفريق، الباب السادس: في الإفتاء، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وأخيراً فهرس الموضوعات.

وقد ذكر الشيخ في قائمة المصادر والمراجع لهذا الكتاب مئة وثمانية وتسعين مرجعاً، جلها لم يذكره في قائمة المراجع في كتابه الأول، وهذه المصادر والمراجع معظمها في كتب الحديث الشريف وكتب الفقه وكتب اللغة، وما ذكره فيها من الكتب الأصولية لا تصل إلى عشرة كتب.

ومن خلال المقارنة بين الكتابين فإن ما أضافه الشيخ في كتابه الوجيز هو كثير من مباحث المقدمة سواء بالتوسع في بعض المسائل، أو بإضافة مباحث لم يتعرض لها في كتابه الأول كالفرق بين الفقه وأصول الفقه، والفرق بين

⁽¹⁾ انظر أصول الفقه، ص: 6.

أصول الفقه وقواعد الفقه، والعلاقة بين الفقه وأصول الفقه، واستمداد أصول الفقه، ومدى الحاجة إلى دراسته، كما أضاف الفصل الأول: في عمل أهل المدينة، والفصل الرابع: في سد الذرائع، والفصل الخامس: الاستصحاب، والفصل السابع: قول الصحابي، وجميعها من مباحث القسم الثاني: في الأدلة المختلف فيها، وأضاف في الباب الرابع: الفصل الأول: في النسخ، وأضاف في الباب الخامس: الفصل الثالث: في التلفيق، كما أضاف الباب السادس: في الإفتاء⁽¹⁾.

الشيخ الدكتور عبد المجيد عبد الحميد الذبياني (ت 1440 هـ). حاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وله دكتوراه أخرى من جامعة السربون من فرنسا في فلسفة القانون، عمل عميدا لكلية الشريعة بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي، ونائبا للمفتي، من مؤلفاته: المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، وأحكام المواريث والتركات والوصية في الشريعة الإسلامية، والمسؤولية في الفقه الجنائي الإسلامي، ومن أعماله الأصولية: تحقيق كتاب الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة النبوية، لصارم الدين إبراهيم بن الهادي الوزير، والمنهاج الواضح في علم أصول الفقه وطرق استنباط الأحكام، والذي يهمننا في هذا البحث مؤلفه الأخير، وقد صدر في طبعته الأولى سنة 1995م عن منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ويقع الكتاب في جزأين: يقع الجزء الأول في 434 صفحة، والجزء الثاني في 395 صفحة. وقد قسم الشيخ الكتاب إلى جزأين، وكل جزء إلى قسمين، في كل قسم مجموعة من الأبواب، وفي كل باب مجموعة من الفصول، وفي كل فصل عدة مباحث، وفي كل مبحث مجموعة من المطالب، وفي بعض المطالب تفريعات، وهاك تقسيمات الكتاب الرئيسة.

⁽¹⁾ للاطلاع على مزيد من الفروق بينهما انظر بحث الشيخ العلامة عبد السلام أبو ناجي وجهوده في أصول الفقه 1027/4، بحث منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي.

الجزء الأول: استهل الشيخ كتابه بافتتاحية، والمقدمة العلمية التي تناولت تمهيدا ومبادئ علم الأصول، ونشأته، القسم الأول: الحكم الشرعي ومتعلقاته، القسم الثاني: طرق استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية، والجزء الثاني: القسم الأول: في مصادر الفقه الإسلامي، القسم الثاني: في النسخ والاجتهاد وتعارض الأدلة، وأخيرا فهرس الموضوعات.

لم يذكر الشيخ فهرسا للمصادر والمراجع، لكن من أكثر ما استعمله من مصادر مختصر ابن الحاجب الأصولي، والإحكام للآمدي، وإرشاد الفحول للشوكاني، كما أكثر في كتابه من الرجوع إلى كتب الفقه كالمحلى لابن حزم، والمغني لابن قدامة، والشرح الكبير للدردير، ومواهب الجليل للحطاب.

ويمكن تصنيف الكتاب بأنه في أصول الفقه المقارن، وهو يذكر كثيرا ما للزيدية من رأي في المسألة محل الخلاف، وذلك لتأثره بتحقيق كتاب الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة النبوية.

درّس كتابه في كلية القانون جامعة بنغازي.

والكتاب يحتاج إلى تصويب الأخطاء المطبعية الكثيرة التي طالت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ويحتاج إلى تخريج الأحاديث النبوية، وعزو كثير من الآيات القرآنية، وإعداد فهرس للمصادر والمراجع.

الدكتور أبو بكر إدريس حمد حماد. أستاذ جامعي بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة عمر المختار، حصل على درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة الزاوية سنة 2002م، وله في أصول الفقه كتاب أصول الأحكام، وهو من منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، الطبعة الأولى في 280 صفحة.

قسم الدكتور كتابه إلى مقدمة، وثمانية عشر بابا، في كل باب مجموعة من الفصول، وهاك تقسيمات الكتاب، المقدمة، وتحدث فيها عن تمهيد وتعريف أصول الفقه، الباب الأول: الأحكام الشرعية، الباب الثاني: مصادر التشريع، الباب الثالث: الأمر، الباب الرابع: النهي، الباب الخامس: العموم، الباب السادس: التخصيص، الباب السابع: المطلق والمقيد، الباب الثامن: السنة، الباب التاسع: الإجماع، الباب العاشر: القياس، الباب الحادي عشر: المصالح

المرسلة، الباب الثاني عشر: الاستحسان، الباب الثالث عشر: قول الصحابي، الباب الرابع عشر: العرف، الباب الخامس عشر: الاستصحاب، الباب السادس عشر: الذرائع، الباب السابع عشر: التعادل والترجيح عند التعارض بين الأدلة، الباب الثامن عشر: الاجتهاد، ثم فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

ويؤخذ عليه عدم التناسب بين الأبواب، من ذلك جعله الباب الثاني: في مصادر التشريع، والباب الثامن: في السنة، والباب التاسع: الإجماع، والباب العاشر: القياس... وهذه الأبواب الأخيرة أقسام مصادر التشريع، وليست قسيمات له.

الشيخ الدكتور عمر مولود عبد الحميد إبراهيم. أستاذ جامعي متقاعد، حاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة 1973م، وشغل عدة مناصب قيادية، وهو رئيس رابطة علماء ليبيا، له مجموعة من المؤلفات، منها: سهام الليل، ومبادئ الثقافة الإسلامية (بالاشتراك مع زميل)، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي (بالاشتراك مع زميلين)، ومن أعماله الأصولية: حجية القياس في الشريعة الإسلامية، وهو أطروحته للدكتوراه، والوسيط في أصول الفقه الإسلامي، وهو من منشورات جامعة الزاوية، الطبعة الأولى 1994م، عدد الصفحات 527 صفحة.

استهل الشيخ كتابه الوسيط بافتتاحية، ومقدمة علمية تناولت تمهيدا ومبادئ علم الأصول، ونشأته.

الباب الأول: أدلة الأحكام، الباب الثاني: الحكم الشرعي، الباب الثالث: طرق استنباط الأحكام الشرعية، ثم تناول الاجتهاد والنقل دون أن يجعله تحت باب أو فصل في ثنايا الكتاب وفهرسه مع أنه فعل ذلك في افتتاحيته بأن جعل ذلك الباب الرابع، وثبت المراجع، وفهرس الموضوعات.

يدرّس كتابه الوسيط في أصول الفقه في بعض الكليات كالقانون والآداب بجامعة الزاوية.

والكتاب يحتاج إلى إعادة فهرس المصادر والمراجع؛ لعدم تناسب مصادرها مع ما في الحاشية.

الشيخ الدكتور فاتح محمد زقلام. أستاذ جامعي متقاعد، وعالم محقق لمسائل العلم، حاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، له مجموعة من الكتب والمنظومات، منها: مذكرة في العقيدة الإسلامية، و خلاصة آداب البحث والمناظرة، وتحفة الشبان منظومة في العقائد، أما مؤلفاته الأصولية، فمنها: قول الصحابي مفهومه وحجبه، والأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها، وهو أطروحته للدكتوراه، وأصول الأحكام، والموجز في أصول الأحكام (أربعة أجزاء)، والموجز في أصول الأحكام المعد للجامعة المفتوحة (جزء واحد)، وأصول الفقه للسنة الثالثة والرابعة بشعبة العلوم الشرعية، ومنظومة في الأصول اسمها: سفينة الوصول إلى أساسيات علم الأصول⁽¹⁾.

تدرس كثير من كتبه الأصولية في كليات متعددة في عدة جامعات، وهذه نبذة عن بعض مؤلفاته الأصولية التي تنطبق عليها حدود الدراسة:
أصول الأحكام: صدر منه الجزء الأول فقط، وطبع بدار الفسيفساء، الطبعة الأولى 2006م في 271 صفحة، وهو معد لطلبة الدراسات العليا. يتناول الجزء الأول بعد المقدمة تعريف أصول الفقه وبعض مقدمات ومبادئ علم الأصول، ثم الحكم الشرعي ومتعلقه وأقسامه، والمحكوم به، والمحكوم عليه، يلي ذلك أدلة الأحكام، فتكلم عن القرآن الكريم والسنة، ثم شروط الاستدلال بالدليل النقلية، ويدخل في ذلك دلالات الألفاظ.

الموجز في أصول الأحكام: يتكون الكتاب من أربعة أجزاء، وصدرت طبعته الأولى سنة 2008م عن دار الفسيفساء، ثم أعيد طبعه بعد ذلك بدار الوحدة بطرابلس، وهو معد وفق المنهج المقرر لطلبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة طرابلس.

⁽¹⁾ انظر مقال هؤلاء حدثوني رقم (7)، للدكتور الصديق نصر على الشبكة العنكبوتية.

الجزء الأول: سار فيه على نفس ترتيب الجزء الأول من كتابه أصول الأحكام، لكنه أنقص تفريعا وأقل تمثيلا، كما أنه لم يتناول فيه واضح الدلالة وخفيها عند الأحناف.

ويتناول الجزء الثاني الشرط الثالث للاستدلال بالدليل النقلى: رجحانه على ما يعارضه، والشرط الرابع للاستدلال بالدليل النقلى: استمرار الحكم، والدليل الرابع من الأدلة المتفق عليها: الإجماع، ثم إجماع أهل المدينة. وفي الجزء الثالث تكلم باستفاضة عن القياس، والمصلحة المرسله وسد الذرائع من الأدلة المختلف فيها.

وفي الجزء الرابع أكمل بقية الأدلة المختلف فيها، وهي: الاستحسان والاستصحاب وشرع من قبلنا وقول الصحابي والعرف، وأخيرا تكلم عن الاجتهاد والتقليد.

أما كتابه الآخر المسمى بالاسم نفسه (الموجز في أصول الأحكام) فهو ملخص من كتابه السابق الموجز، أعده لطلاب قسمي الدراسات الإسلامية والقانون بالجامعة المفتوحة، وصدرت طبعته الأولى عن دار الفسيفساء سنة 2010م في 216 صفحة، وهو نفس كتابه الموجز إلا أنه حذف منه ما يتعلق بالشرط الثالث للاستدلال بالدليل النقلى: رجحانه على ما يعارضه، والشرط الرابع للاستدلال بالدليل النقلى: استمرار الحكم، والدليل الرابع من الأدلة المتفق عليها: الإجماع، وإجماع أهل المدينة، وهو ما جاء في الجزء الثاني في كتابه الموجز، كما حذف منه قواعد العلة، والأدلة المختلف فيها، وتُمثل في الموجز نصف الجزء الثالث الأخير، ونصف الجزء الرابع الأول، والجديد في هذا الكتاب إضافة أسئلة نموذجية في نهاية عدة مباحث من كتابه.

والشيخ ذكر قائمة بأهم المصادر والمراجع في نهاية كتابه الموجز في أصول الأحكام (أربعة أجزاء) فقط.

وقد سار في ترتيب موضوعاته على ترتيب كتاب مفتاح الوصول للتمساني، ولم يخالفه إلا في الإيجاز وحذف بعض المباحث، وإضافة مباحث المصلحة المرسله والاستحسان والعرف وسد الذرائع، والاجتهاد والتقليد.

وبعد هذا التعريف بمؤلفات المعاصرين هذه مقارنة بينها في عدة جوانب حتى يمكن للمتأمل اختيار الأنسب منها عند الحاجة.

من حيث سبب التأليف: إن السبب الأبرز الذي يذكره المؤلفون المعاصرون أنهم يؤلفون كتبهم بأسلوب واضح وبعبارة سهلة تيسيراً لطلابهم في الجامعات، متجنبين الإطالة والحشو، والغموض والتعقيد اللفظي، مقدمين فيه خبراتهم الواسعة في مجال التدريس، فهي كتب منهجية تتناسب أحياناً مع المرحلة الجامعية التي أعدت لها.

من حيث كثرة التأليف والتحقيق: يعد الدكتور فاتح زقلام، والدكتور أبو ناجي أكثرهم نتاجاً في هذا العلم، أما أقلهم تأليفاً فالدكتور سليمان الجروشي والدكتور أبو بكر إدريس، والباقيون بين ذلك.

من حيث التقسيم والتبويب: اعتنى الدكتور عمر مولود والدكتور أبو ناجي والدكتور عبد المجيد الذيباني والدكتور أبو بكر إدريس بالتقسيم والتبويب وإن اختلفت مناهجهم في ذلك، وقد كان أطولهم تقسيماً الدكتور عبد المجيد الذيباني حيث قسم كتابه إلى جزأين، وكل جزء إلى قسمين، وكل قسم إلى مجموعة أبواب، وكل باب إلى مجموعة فصول، والفصل إلى مباحث، والمبحث إلى مطالب، ويرجع هذا لتأثره بدراسة القانون، حيث يهتم القانونيون بهذه التقسيمات، يليه الدكتور عمر مولود، ثم الدكتور عبد السلام أبو ناجي، فالدكتور أبو بكر إدريس، وأما الدكتور فاتح زقلام والدكتور سليمان الجروشي فلم يعتنيا بالتقسيم مطلقاً.

من حيث الشمول والاقتصار: يعد الدكتور عبد المجيد الذيباني أكثر المؤلفين استقصاءً لمباحث هذا العلم، يليه الدكتور عبد السلام أبو ناجي في كتابه الوجيز في أصول الفقه، والدكتور فاتح زقلام في كتابه الموجز في أصول الأحكام، أما الدكتور سليمان الجروشي، والدكتور أبو بكر إدريس فلم يستوعبا جميع مباحث العلم ولا أكثرها، بل اقتصر الأول على الحكم الشرعي وطرق استنباط الأحكام، ولم يتكلم الثاني على كثير من المباحث الرئيسية في هذا العلم.

من حيث ترتيب الموضوعات: اختلف المؤلفون - محل الدراسة - كغيرهم في ترتيب المباحث الأصولية بحسب ما يرونه أولى بالتقديم، فمن يقدم الأحكام الشرعية يرى أنها هي المقصد والغاية من هذا الفن، والأدلة وسيلة، والغاية مقدمة على الوسيلة، والذين يعكسون يرون أن الأدلة وسيلة، وهي مقدمة على الغاية طبعاً، فوجب أن تقدم وضعاً.

ولما كانت الأحكام إنما تستنبط من الأدلة وفق طرق ومسالك لفظية جرت العادة أن يعقدوا باباً ثالثاً لدلالات الألفاظ على الأحكام، كذلك استنباط الأحكام من الأدلة إنما يتم بجهد المستنبط وهو المجتهد، لذا عقدوا باباً للمجتهد والمقلد⁽¹⁾.

فبعد المقدمة بدأ الدكتور عمر مولود والدكتور عبد السلام أبو ناجي في كتابه الوجيز بالأدلة قبل الأحكام، ثم دلالات الألفاظ، ثم الاجتهاد والتقليد، أما الدكتور عبد السلام أبو ناجي في كتابه أصول الفقه والدكتور عبد المجيد الذيباني في كتابه المنهاج الواضح فبدأ بعد المقدمة بالأحكام، ثم دلالات الألفاظ، ثم الأدلة، ثم الاجتهاد والتقليد إلا أن الدكتور عبد المجيد الذيباني جعل التعارض والترجيح آخر الكتاب بعد الاجتهاد والتقليد، وأما الدكتور أبو بكر إدريس فبدأ بعد المقدمة والتمهيد بالأحكام، ثم الأدلة، ثم ذكر بعض دلالات الألفاظ بين مباحث الأدلة، ثم التعارض والترجيح، ثم الاجتهاد.

المطلب الثاني: إسهامات الليبيين في الشروح والحواشي والتعليقات

شرح بعض الأصوليين من الليبيين الكتب المختصرة في علم أصول الفقه، وألف بعضهم حواشي على بعض الشروح، وهذه أعمالهم في هذا النوع من التأليف مرتبة ترتيباً تاريخياً.

الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن موسى الزيتني القروي المعروف بحلولو (ت 898 هـ). ولد ببلدة زليطن، ورحل إلى تونس لطلب العلم، ثم رجع إلى طرابلس، وولي قضاءها، ثم صرف عنه، فرجع إلى تونس، وأسندت إليه

⁽¹⁾ انظر الوسيط في أصول الفقه، ص: 32.

فيها مشيخة المدارس، إلى أن توفي بها، وهو أحد الأئمة الحافظين فروع المذهب، له كتب، منها: شرح مختصر خليل مطول، ومختصر نوازل البرزلي، وعقيدة الرسالة، وله في علم الأصول أربعة كتب:

الأول: التوضيح في شرح تنقيح القرافي، والكتاب شرح لكتاب تنقيح الفصول في علم الأصول للإمام شهاب الدين القرافي (ت 684 هـ)، وهو مطبوع أكثر من طبعة، ومحقق عدة مرات، وسيأتي من حققه من الليبيين في المبحث الثاني.
الثاني: الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع لابن السبكي (ت 771 هـ)، وهو مطبوع أكثر من طبعة، ومحقق عدة مرات في عدة دول عربية، منها ما سيأتي في المبحث الثاني.

الثالث: البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع، وهو شرح أكبر من سابقه.
الرابع: شرح الإشارات للباقي⁽¹⁾، وهو شرح على كتاب الإشارات لأبي الوليد الباقي (ت 474 هـ). ولعل هذين الكتابين لا يزالان مخطوطين أو في عداد المفقود.

الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالحطاب (ت 954 هـ). الإمام العلامة الورع الصالح، كان من سادات العلماء متقناً محققاً، من كتبه: تحرير الكلام في مسائل الالتزام، وهداية السالك المحتاج في مناسك الحج، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل، وله في علم الأصول قرّة العين في شرح ورقات إمام الحرمين (ت 478 هـ)⁽²⁾، وهو مطبوع عدة طبعات، منها: طبع في تونس مرتين مع حاشية محمد بن محمد بن الحسين الهدية التونسي، وطبع في فاس مع حاشية الشيخ عبد الله الخضراء⁽³⁾، كما طبع محققاً في كثير من دور الطباعة، منها: دار الفضيلة بتحقيق أحمد مصطفى الطهطاوي، وطبع أيضاً بعناية وضبط جلال علي الجهاني.

⁽¹⁾ انظر الأعلام للزركلي 147/1، وأعلام ليبيا، ص: 81، وتراجم ليبية، ص: 23.

⁽²⁾ انظر الأعلام للزركلي 58/7، ومعجم المؤلفين 230/11، وأعلام ليبيا، ص: 371، وتراجم ليبية، ص: 47.

⁽³⁾ انظر تراجم ليبية، ص: 52.

الشيخ علي بن عبد اللطيف قنونو الزيتيني الأزهري (ت 1328 هـ). عالم فاضل محقق، من الليبيين الذين رحلوا إلى مصر ودرسوا بالأزهر، ونشروا بعض نتاجهم العلمي في مصر، من كتبه كتاب على الجوهر المكنون، وله في أصول الفقه الدرر الحسان في علمي الأصول والتصوف اللذين هما لحصن الإسلامية ركنان⁽¹⁾، انتهى من تأليف نظمه والتعليق عليه في شهر رجب سنة 1308 هـ، وطبع بالمطبعة الشرفية القاهرة سنة 1309 هـ.

وهذه المنظومة تناولت تعريف الأصول والفقه، وتعريف أصول الفقه، ثم تكلم على الحكم الشرعي، ثم ذكر عناوين لمباحثه تحمل عنوان باب أو فصل، وهي باب أقسام الكلام، باب الأمر، باب النهي، باب من يدخل في الخطاب ومن لا يدخل، باب العام، باب الخاص، باب المجمل والنص والظاهر والمؤول، باب الأفعال، باب النسخ، باب تعارض النصين، باب الإجماع، باب الأخبار، باب القياس، فصل في شروط القياس، باب الاستصحاب، باب ترتيب الأدلة، باب شروط المفتي، باب الاجتهاد.

وهي مرتبة على وفق ترتيب ورقات إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت 478 هـ).

وفي تعليقه عليها يقول: "هذا تعليق على منظومتي المسماة بالدرر الحسان، اقتصرت فيه على حل ما خفي منها بأوجز عبارة، وأوضح بيان".

الشيخ حسن ابن الحاج عمر بن عبد الله السيناوني الغدامسي الزيتوني المالكي (ت 1353 هـ). تتحدر أصوله من بلدة سيناون، كان حاد الذهن مفرط الذكاء، له عدة مؤلفات، منها: الكواكب الدرية في إعراب الشاطبية، ومواهب الجليل في تطبيق ما جرى به القضاء والعمل على معاملات مختصر الفتوى لخليل، ومنح الفتاح في فتح أبواب تلخيص المفتاح في علم البلاغة⁽²⁾، وله في علم الأصول كتاب الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع

⁽¹⁾ انظر أعلام ليبيا، ص: 266، والجواهر الإكليلية، ص: 329.

⁽²⁾ انظر العلامة الكبير الشيخ حسن بن عمر السيناوني وكتابه الكواكب الدرية في إعراب الشاطبية (ت 1353 هـ - 1934م)، بحث منشور بمجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد 28، ص: 417-449.

الجوامع، نشر في الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة 1347 هـ، الموافق للأول من يناير سنة 1928م، من طبع مطبعة النهضة تونس.

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بن أبي القاسم الصنهاجي البوصيري (ت 1354 هـ). الأستاذ العلامة الفقيه الأصولي المحدث الأديب، ولد بمدينة غدامس سنة 1258 هـ، وبها حفظ القرآن، وتلقى دروسه الأولية بها، ثم انتقل إلى طرابلس فأكمل دراسته بها، له مؤلفات كثيرة في عدة علوم، منها: فاكهة اللب المصون على شرح الجوهر المكنون في علوم البلاغة، والجواهر الزكية في مصطلح حديث خير البرية، وهو شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، ومبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، وله في علم الأصول كتاب نزهة الثقلين في رياض إمام الحرمين⁽¹⁾، وهو شرح لورقات إمام الحرمين الجويني (ت 478 هـ).

المطلب الثالث: إسهامات الليبيين في نظم أصول الفقه

للنظم التعليمي فائدة كبيرة في سرعة الحفظ وسهولته، وسرعة استحضار النص عند الاستشهاد، وبقاء المنظوم في الذاكرة فترة أطول من المنثور⁽²⁾، وقد اعتنى عدد من علماء ليبيا بنظم علم أصول الفقه بين مقتصر على الضروري منه ومتوسع في ذلك، وهم:

الشيخ أبو عمر عثمان ابن القاضي عمر بن عثمان بن محمد الحضيري الفزاني (ت 1244 هـ تقريباً). العالم القاضي الفقيه الفرضي، ولد في بلدة الجديد بسبها، ونشأ في بيت عرف بالعلم والصلاح، له مجموعة من المؤلفات، منها: مختصر كتاب القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي، وشرح على منظومة ابن عاصم (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام)، وله عدة منظومات في الفلك،

⁽¹⁾ انظر الأعلام للزركلي 3/334، وأعلام ليبيا، ص: 212، والجواهر الإكليلية، ص: 364، وتراجم ليبيا، ص: 95.

⁽²⁾ انظر مهيع الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: الشيخ مصطفى مخدوم، ص: 10.

والنكاح، والميراث⁽¹⁾، وله في أصول الفقه منظومة، عدد أبياتها (201)، احتوت على واحد وعشرين بابا، قال ناظمها:

جملتها إحدى مع العشرين *** هذا الذي بخطهم رويـنا

انتهى من نظمها سنة 1230 هـ يقول في آخرها:

بـعام ألف بعد مائتين *** بعد ثلاثين مع العـاميين

ثم الصلاة والسلام بالدوام *** على النبي والآل والصحـب الكرام

وهي مرتبة على النحو الآتي: مقدمة الناظم، تعريف أصول الفقه، أقسام الحكم الشرعي، أقسام العلم الحادث، باب في أقسام الكلام، باب الأمر، باب الذي يدخل في الأمر والنهي، باب النهي، باب العام والخاص، المجمل والمبين، النص والظاهر والمؤول، باب الأفعال، باب الإقرار، باب النسخ، باب في حكم التعارض، باب الإجماع، باب في الأخبار، باب القياس، باب الحظر والإباحة، باب الاستصحاب، الترجيح، شروط المفتي، شروط المستفتي، تعريف التقليد، تعريف الاجتهاد، الخاتمة.

والنظم مرتب على ورقات إمام الحرمين مع تأثره بشرحها قرّة العين للإمام الحطاب⁽²⁾.

الشيخ علي بن عبد اللطيف قنونا الزليتنى الأزهرى (ت 1328 هـ). وقد سبق التعريف به في المطلب الأول. أما اسم منظومته فهي: الدرر الحسان في علمي الأصول والتصوف وشرحها، بدأها بقوله:

حمدا لمن أعطى أصول نعمته *** ومنح العرفان أهل حضرته

ثم صلاة وسلاما سـرمدا *** لخيرة الخلق البشير أحمدا

وآله وصحبه الأخـيـار *** ما عبد الخالق في الأسحار

إلى أن قال:

سميتها بالدرر الحـسـان *** أرجو بها الرضا من المنان

⁽¹⁾ انظر قاضي فزان أبو عمر عثمان بن عمر الحضيرى 1151/5 بحث منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي.

⁽²⁾ انظر المصدر السابق 1155/5.

وهذه المنظومة من بحر الرجز تناولت علمي الأصول والتصوف، كان من نصيب علم أصول الفقه منها 81 بيتاً أتى بها بعد المقدمة.

الشيخ محمد مفتاح قريو بن محمد بن علي الشاوش الرضواني المصراتي (ت 1421 هـ). ولد الشيخ بقرية الغيران بمصراتة، وحفظ القرآن بمسجد قريته، ثم تلقى العلم على والده وعدد من علماء مصراتة، ثم انتقل إلى زاوية الأسمري بزليتن، وحصل على العالمية من الجامعة الإسلامية بليبيا سنة 1964م، له عدة كتب، منها: جواهر الفقه، وشرح لب العقائد الصغير، وتراجم أعيان العلماء من أبناء مصراتة القدماء، وله في أصول الفقه نظمان:

الأول: نظم المعتمد من جمع الجوامع في أصول الفقه⁽¹⁾، ويبدو من اسمه أنه اقتصر فيه على الأقوال المعتمدة في كتاب جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين السبكي (ت 771 هـ) دون غيرها، لكنه لم يكمله، ولا يزال هذا النظم في عداد المفقود، وجمع الجوامع من الكتب المعتمدة في هذا الفن، جمعه مؤلفه من زهاء مئة مصنف.

الثاني: الأصول التي بنى عليها مالك مذهبه⁽²⁾، وهي منظومة قصيرة في عشرة أبيات، ذكر فيها ستة عشر أصلاً، بدأها بقوله:

مذهب مالك بناه واعتبر *** فيه من الأصول ستة عشر
من الكتاب وجميع السنة *** ستة أشياء فخذها جنه

الشيخ الدكتور فاتح محمد زقلام. سبق التعريف به في المطلب الأول، واسم نظمه سفينة الوصول إلى أساسيات علم الأصول، وهي أرجوزة تكلم فيها على أغلب مسائل الأصول، لم يتفقد فيها بقافية معينة، ذكر في نهايتها عدد أبياتها بحساب الجمل فقال:

⁽¹⁾ انظر تراجم ليبية ص 234 ، وإسهامات علماء ليبيا في إثراء الموروث الفقهي المالكي 973/4 بحث منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي.

⁽²⁾ أملاها الشيخ -رحمه الله- على تلميذه الشيخ محمد سالم عييلو -أطال الله في عمره، وتمتعه بالصحة والعافية- في أربعينيات القرن الماضي الميلادي في زاوية الشيخ أحمد زروق. أعلمني بذلك د. أحمد أميمة حفظه الله ورعا.

أبياتها "رضا الجليل حسبي" *** أرجو بها مغفرة لذنبي⁽¹⁾
أي 1185 بيتا، وانتهى من نظمها في 7 جمادى الأولى سنة 1422 هـ،
الموافق 2001/07/27م، وصدرت الطبعة الأولى سنة 2007م.
والناظم ضمن نظمه عناوين لمباحثه قد يضم العنوان بيتا أو بيتين، وقد
يضم أبياتا كثيرة، وذلك باختلاف المباحث، وقد اعتنى بضبط النظم كاملا مع
التعليق الموجز على بعض المسائل.

وسار فيه على طريقة كتابه الموجز إلا أنه لم يتكلم فيه عن الأدلة
المختلف فيها مع أنه أكثر المؤلفين الليبيين قريبا لها وتعلقا بها حيث كانت
رسالته في الدكتوراه في الأصول التي انفرد إمام الهجرة بها، وتكلم فيها كثيرا عن
تلك الأدلة، وله كتاب قول الصحابي مفهومه وحجيته، كما أخذت حيزا كبيرا من
كتابه الموجز حيث استغرقت آخر الجزء الثاني، وجزءا كبيرا من الجزء الثالث
والرابع. ومع هذا فقد ذكر في النظم مباحث كثيرة لم تتضمنها كتبه السابقة
كالترادف، التأكيد، الترتيب، الاستقلال والإضمار، وما يخل بالفهم⁽²⁾، وقد
سمعت أن الشيخ يقوم بشرح نظمه أعانه الله على إكماله.



المبحث الثاني: إسهامات الليبيين في تحقيق مخطوطات أصول الفقه المالكي

التحقيق لغة: مصدر حقق، يقال: حققت الأمر: إذا بحثت عن وجه الحق فيه
وصرت منه على يقين. ويقال: تحقق عنده الخبر، أي: صح، وحققت قوله وظنه
تحقيقا، أي: صدقت، وكلام محقق، أي: رصين⁽³⁾.
وتحقيق المخطوطات والكتب: هو إخراجها للناس وتيسيرها للاستفادة منها في
الصورة التي أرادها لها مؤلفوها، أو أقرب ما تكون إلى ذلك⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ سفينة الوصول، ص: 91.

⁽²⁾ انظر المصدر نفسه، ص: 36 ، 38 ، 39 ، 56

⁽³⁾ انظر الصحاح (حقق)، ص: 250.

⁽⁴⁾ تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، ص: 5.

والكتاب المحقق: هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان منته أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه⁽¹⁾.

وقد انبرى عدد من الليبيين للمشاركة في تحقيق مخطوطات أصول الفقه عموماً وأصول الفقه المالكي خصوصاً سواء كان ذلك في دراسات أكاديمية أم في أعمال حرة، ولا شك أن الأعمال المحققة يصعب حصرها واستقصاؤها، لأن منها ما اكتمل تحقيقه، ومنها ما هو في طور التحقيق، وقد اقتصرنا على النوع الأول مكتفياً بتحقيق مخطوطات أصول الفقه المالكي، وفي هذا المبحث سأذكر ترجمة موجزة لمحقق الكتاب، ثم ذكر الكتاب المحقق ومؤلفه، والجزء الذي تم تحقيقه إن كان مشتركاً، واسم القسم والكلية والجامعة التي تم التحقيق فيها، وتاريخ مناقشته إن كان في رسالة علمية كل ذلك ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مع ذكر عدد الصفحات، ومكان المطبوع منها، ورقم الطبعة، وتاريخها، مرتباً المحققين ترتيباً ألفبائياً، وسأتحدث عن ذلك في مطلبين: الأول: في التحقيق المفرد، والثاني: في التحقيق المشترك.

المطلب الأول: في التحقيق المفرد

هناك ثلثة من طلاب العلم وشيوخه قاموا بتحقيق عدة كتب، منها ما كان متناً، ومنها ما كان نظاماً، ومنها ما كان شرحاً، ومنها ما كان حاشية، وهذا ذكر لهذه التحقيقات مرتبة ترتيباً ألفبائياً حسب أسماء محققيها.

أ. إسماعيل عمران علي طلب. تخرج في المعهد العالي للعلوم الهندسية بمسلماتة سنة 2007م، ثم درس الليسانس والماجستير بقسم الشريعة كلية الشريعة والقانون الجامعة الأسمرية الإسلامية، وهو مدرس بتعليم مسلماتة، ومحفظ للقرآن الكريم بها.

حقوق: حاشية اللقاني على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع للشيخ العلامة محمد بن حسن بن علي ناصر الدين اللقاني (ت 958 هـ)، استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية الماجستير في أصول الفقه بقسم الشريعة كلية

⁽¹⁾ مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، ص: 192.

الشريعة والقانون الجامعة الأسمرية الإسلامية، تاريخ المناقشة 2014/10/30م،
وتقع في جزأين كبيرين، يبلغ عدد صفحاتهما 1039 صفحة.

أ. **حسين المخزوم امحمد خليفة**. أستاذ جامعي، ورئيس قسم الشريعة بكلية
الشريعة والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية وقت إعداد هذا البحث.

حقق كتاب: تشنيف الأسماع في تعريف الإجماع، للشيخ أبي الحسن علي بن
عبد الحق القوصي المالكي (ت 1294هـ) استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية
الماجستير بقسم الفلسفة والدراسات الإسلامية بالأكاديمية الليبية مصراتة، تاريخ
المناقشة 2017/04/27م، وعدد الصفحات 230 صفحة.

أ. **عارف الهماي سالم بن نبية**.

حقق كتاب: إنارة الأفهام بسماع ما قيل في دلالة العام، تأليف: العلامة أحمد بن
مبارك بن علي السجلماسي المتوفى سنة 1156 هـ، استكمالاً لمتطلبات الإجازة
العالية الماجستير بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية الآداب طرابلس
جامعة طرابلس، تاريخ المناقشة 2006/03/25م، وعدد الصفحات 266
صفحة.

د. **عبد الحكيم أحمد أبو زيان**. أستاذ جامعي، حصل على درجة الدكتوراه من
قسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب جامعة طرابلس سنة 2005م، ويعمل بكلية
الدراسات الإسلامية جامعة مصراتة، له العديد من الأعمال المنشورة في أصول
الفقه وغيره، ومن مؤلفاته الأصولية: الاجتهاد الجماعي: أهميته وضوابطه
وحاجة الأمة إليه، وصيغة الأمر بين الدلالات الأصولية والتطبيقات الفقهية.

حقق وعلق على: ألفية ابن عاصم في أصول الفقه المسماة (مهيع الوصول إلى
علم الأصول)، ناظمها: أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي
(829 هـ)، وهي أرجوزة في علم أصول الفقه على كتاب تقريب الوصول إلى
علم الأصول لجد الناظم الإمام أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبلي
الغرناطي المتوفى سنة 741 هـ، نشرتها دار ومكتبة الشعب مصراتة 2002م
في 87 صفحة.

د. عبد الرحيم محمد علي. أستاذ جامعي بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة الزيتونة بترهونة.

حقق كتاب: تنقيح الفصول في علم الأصول، للقرافي أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي (ت 684 هـ) استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب ترهونة جامعة المرقب، تاريخ المناقشة 2005/03/28م، وعدد الصفحات 332 صفحة، والكتب مقدمة كتاب القرافي الذخيرة، وقد شُرح التنقيح من القرافي وغيره.

أ. عبد السلام الأمين الماعزي. أستاذ جامعي بكلية الدراسات الإسلامية سبها الجامعة الأسمرية الإسلامية، ونقيب أعضاء هيئة التدريس بها.

حقق كتاب: نزهة الثقلين في رياض إمام الحرمين في علم الأصول، للشيخ عبد الرحمن بن محمد البوصيري (ت 1354 هـ)، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الشريعة كلية الشريعة والقانون الجامعة الأسمرية الإسلامية، تاريخ المناقشة 2014/01/28م، ونشرها مركز البحوث والدراسات برابطة علماء ليبيا، الطبعة الأولى 1438 هـ-2017م، وقد سبق الحديث عن الكتاب في المبحث الأول.

د. عبد السلام سالم حمزة. أستاذ جامعي بقسم اللغة العربية وعلوم القرآن كلية الآداب جامعة سبها، تحصل على درجة الدكتوراه من قسم الشريعة الإسلامية كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة 2012م، له مجموعة من البحوث المنشورة. حقق: منظومة في أصول الفقه، للشيخ القاضي أبي عمر عثمان ابن القاضي عمر بن عثمان بن محمد الحضيري الفزاني (ت 1244 هـ) تقريباً⁽¹⁾، وقد سبق الحديث عنها في المبحث الأول.

الشيخ الدكتور عمران علي أحمد العربي اللواتي المسلاتي (ت 1439 هـ). علامة متقن بارع موصوف بقوة الحفظ والاستحضار، حفظ القرآن الكريم صغيراً،

⁽¹⁾ انظر بحث قاضي فزان أبو عمر عثمان بن عمر الحضيري 1151/5 منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي.

ثم طلب العلم وترقى في درجاته حتى حصل على درجة الدكتوراه من قسم أصول الفقه كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، كان عضواً برابطة علماء ليبيا، وله مجموعة من البحوث⁽¹⁾.

حقق كتاب: إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي (ت 474 هـ)، وحصل به على درجة الدكتوراه في أصول الفقه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع من قسم أصول الفقه كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر سنة 1976م، ونشرته جامعة المرقب سنة 2005م في جزأين، بلغت مجموع صفحاتها 1141 صفحة.

أ. محمد أحمد نصر أبو سنينة. حصل على درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة طرابلس، وهو عضو المؤتمر الوطني العام سابقاً، ومجلس الدولة حالياً، وطالب بمرحلة الدكتوراه بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب جامعة طرابلس.

حقق كتاب: ميسر الحصول على سفينة الوصول⁽²⁾، لفضيلة الشيخ محمد باي بلعالم القبلاوي (ت 1430 هـ)، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب طرابلس جامعة طرابلس، تاريخ المناقشة 2010/3/20م، وعدد الصفحات 377 صفحة.

د. مصطفى سليمان الحاج أحمد الصفراني. أستاذ جامعي بكلية الشريعة والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية، حصل على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة جامعة بيروت الإسلامية سنة 2019م.

حقق كتاب: ترجمان المقال ورافع الإشكال بشرح منح الفعال، لأبي عبد الله محمد بن المختار بن أحمد الكنتي (ت 1241 هـ) من بداية المخطوط إلى نهايته، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الشريعة كلية الشريعة

⁽¹⁾ انظر صفحة علماء ليبيا في الأزهر الشريف على الفيس بوك، رقم (57)، ويحث دور الشيخ العلامة عمران بن علي بن أحمد العربي في نشر الفقه المالكي وأصوله، منشور بمجلة علوم الشريعة الخمس، العدد الثاني، ص: 130

⁽²⁾ سفينة الوصول لطالبي علم الأصول: منظومة في علم الأصول على ورقات إمام الحرمين لناظمها الشيخ محمد الأمين بن القرشي بن الطيب أحمد البصير الهاشمي (ت 1976م)، وهي مطبوعة بالمطبعة الإسلامية بالأزهر سنة 1935م.

والقانون الجامعة الأسمرية الإسلامية، تاريخ المناقشة 2009/05/23م، وعدد الصفحات 654 صفحة. وهو شرح نظم ورفقات الجويني منح الفعال للمؤلف نفسه.

المطلب الثاني: في التحقيق المشترك

د. إبراهيم علي سالم عيبلو. أستاذ جامعي بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة مصراتة، حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس سنة 2013م، وله دكتوراه أخرى في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون جامعة أم درمان سنة 2018م، من مؤلفاته: القيادة الإدارية ورفع الحالة المعنوية في الخطاب القرآني، ومجموعة بحوث منشورة أغلبها في علم أصول الفقه.

حقق جزءاً من كتاب: التوضيح في شرح التنقيح، تأليف: الشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن حلولو (ت 898 هـ)، من أول الكتاب إلى باب القياس⁽¹⁾، استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية الماجستير من قسم الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية الجامعة الأمريكية، تاريخ المناقشة 2007/03/11م، وعدد الصفحات 421 صفحة.

د. إسماعيل المختار سالم كريمة. أستاذ جامعي بكلية القانون جامعة الزاوية، ورئيس تحرير مجلة الطاهر الزاوي، حصل على درجة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس سنة 2016م. حقق جزءاً من كتاب: شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي، للقاضي سعيد بن محمد العقباني التلمساني (ت 811 هـ) من أول الكتاب إلى آخر مباحث الأحكام، لنيل درجة الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، تاريخ المناقشة 2016/01/07م، وعدد الصفحات 424 صفحة.

⁽¹⁾ أخبرني محقق هذا الجزء أن بقية المخطوط حققه طالب يميني في الجامعة نفسها.

كما حقق الباحث نفسه جزءا من كتاب: التوضيح في شرح التنقيح، تأليف: الشيخ أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن حلولو (ت 898 هـ)، من الباب الثالث عشر في فعله عليه الصلاة والسلام إلى آخر الكتاب⁽¹⁾، استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بمسلك المذهب المالكي كلية الشريعة آيت ملول أكادير جامعة القرويين، تاريخ المناقشة 2009/02/27م، وعدد الصفحات 1000 صفحة.

أ. حمزة السنوسي حسن الطاهر. ولد في مدينة زلة بمنطقة الجفرة سنة 1970م، ونشأ نشأة علمية دينية في بلدته، ثم واصل دراسته فتحصل على درجة الماجستير من كلية الشريعة جامعة القرويين فرع آيت ملول، ثم انتقل إلى فاس وقدم مشروعا لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سيدي محمد بن عبد الله، وقد اشتغل فيه مدة من الزمن إلى أن قامت ثورة السابع عشر من فبراير فلبى نداء الوطن، واستشهد يوم الأحد 11 ذي القعدة 1432 هـ الموافق 2011/10/09م⁽²⁾.

حقق جزءا من كتاب: التوضيح في شرح التنقيح، تأليف: الشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن حلولو (ت 898 هـ)، من أول الكتاب إلى آخر الفصل الرابع من باب الأمر، استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بمسلك المذهب المالكي كلية الشريعة آيت ملول أكادير جامعة القرويين، نوقشت العام الجامعي 2009/2008م، عدد الصفحات 321 صفحة.

د. حمزة أبو فارس أبو بكر الأجرني. أستاذ جامعي متقاعد، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الزيتونة سنة 2000م، عُيّن وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية بالحكومة الانتقالية سنة 2011م، ثم استقال بعد ذلك، له العديد من المؤلفات المطبوعة والكتب المحققة والبحوث المنشورة، منها: الموارد والوصايا في الشريعة الإسلامية، وتحقيق كتاب عدة البروق في جمع ما في المذهب من

⁽¹⁾ أخبرني محقق هذا الجزء أن الباب الخامس في النواهي إلى نهاية الباب الثاني عشر في المجلد والمبين حققه طالب مغربي في الكلية نفسها.

⁽²⁾ انظر علماء ليبيا في الأزهر الشريف على الفيس بوك، رقم (23).

الجموع والفروق، ودراسات في بعض مصنفات الفقه المالكي، ومقدمة ابن

القصار تحقيق بالاشتراك مع شيخه الدكتور عبد السلام أبو ناجي (1).

د. عبد السلام محمود أبو ناجي. سبق التعريف به في المبحث الأول.

حقق كتاب: مقدمة في أصول الإمام مالك، تأليف: القاضي أبي الحسن علي بن

عمر بن القصار البغدادي المالكي المتوفى سنة 397 هـ بالاشتراك مع الدكتور

حمزة أبو فارس.

والكتاب مقدمة لكتاب ابن القصار عيون الأدلة، يحتوي على خمسين باباً، وفي

قليل منها مجموعة من الفصول، وهو من منشورات ELGA مالطا 1996م،

وعدد الصفحات 125 صفحة.

د. حمزة هدية خليفة أبو قرين. أستاذ جامعي بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة

جامعة الزيتونة بترهونة، حصل على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم جامعة

القاهرة سنة 2016م.

حقق جزءاً من كتاب: التوضيح في شرح التنقيح، لأبي العباس أحمد حلولو

المالكي (ت 898 هـ)، من أول الكتاب إلى نهاية الباب الخامس في النواهي،

استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم قسم الدراسات الإسلامية كلية

الآداب ترهونة جامعة المرقب، تاريخ المناقشة 2007/01/08م، وعدد

الصفحات 443 صفحة.

أ. يوسف محمد ديرة. أستاذ جامعي بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية

بالسواني جامعة طرابلس، وهو طالب بمرحلة الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم

الإنسانية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس المغرب وقت إعداد هذا البحث.

حقق جزءاً من كتاب: التوضيح في شرح التنقيح، من أول الباب السادس في

العمومات إلى نهاية الباب الرابع عشر في النسخ استكمالاً لمتطلبات الإجازة

العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب طرابلس جامعة

طرابلس، تاريخ المناقشة 2009/12/17م.

¹ انظر شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت.

أ. حسن سليم عبد القادر. حقق جزءا من كتاب: التوضيح في شرح التنقيح، من الباب الخامس عشر في الإجماع إلى نهاية الباب العشرين جمع أدلة المجتهدين استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب طرابلس جامعة طرابلس، تاريخ المناقشة 2010/07/07م، وعدد الصفحات 460 صفحة.

د. طارق عبد الغني أحمد دعوب. شيخ مقرئ، وأستاذ جامعي، يعمل بكلية اللغات جامعة المرقب، حصل على درجة الدكتوراه في أصول التفسير وعلوم القرآن من جامعة الجنان لبنان سنة 2015م، وله دكتوراه أخرى من جامعة طرابلس في اللسانيات سنة 2017م، شارك في العديد من مسابقات حفظ وتجويد القرآن الكريم وتحصل على تراتيب متقدمة، سجلت له إذاعة القرآن الكريم ختمة سنة 1995م.

حقق جزءا من كتاب: نيل السؤل على مرتقى الوصول⁽¹⁾، تأليف: الشيخ محمد يحيى الولاتي (ت 1330 هـ) من أول الكتاب إلى باب العموم والخصوص استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب الخمس جامعة المرقب، تاريخ المناقشة 2009/09/06م، وعدد الصفحات 300 صفحة.

د. فتحي عبد الغني أحمد دعوب. أستاذ جامعي بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب الجامعة الأسمرية الإسلامية، حصل على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم جامعة الفيوم سنة 2015م.

حقق جزءا من كتاب: نيل السؤل على مرتقى الوصول، من بداية العموم والخصوص إلى نهاية الكتاب استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب الخمس جامعة المرقب، تاريخ المناقشة 2007/07/01م، وعدد الصفحات 554 صفحة.

⁽¹⁾ مرتقى الوصول إلى علم الأصول، منظومة في أصول الفقه، للعالم الفقيه القاضي الأصولي أبي بكر محمد بن محمد ابن عاصم الأندلسي المالكي (ت 829 هـ).

- أ. **عبد المجيد علي إبراهيم أبو مريقة**. أستاذ جامعي بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية الآداب الجامعة الأسمرية الإسلامية. حقق جزءاً من كتاب: الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، لمؤلفه: أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن موسى الزليتنى القروي الشهير بحلوه (ت 898 هـ)، من بداية المخطوط إلى نهاية كتاب السنة، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية بالأكاديمية الليبية فرع مصراتة، تاريخ المناقشة 2015/12/10م، وعدد الصفحات 1472 صفحة.
- أ. **محمد عمر سالم أبو خريص**. حصل على درجة الماجستير من الأكاديمية الليبية فرع مصراتة، ويعمل بإدارة الجامعة الأسمرية الإسلامية. حقق جزءاً من كتاب: الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، من بداية كتاب الإجماع إلى نهاية المخطوط، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية بالأكاديمية الليبية فرع مصراتة، تاريخ المناقشة 2016/01/27م، وعدد الصفحات 931 صفحة.
- أ. **عقيلة إسماعيل محمود اكريم**. أستاذ جامعي بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة عمر المختار، وهو طالب بمرحلة الدكتوراه بقسم الشريعة الإسلامية كلية دار العلوم جامعة القاهرة وقت إعداد هذا البحث. حقق جزءاً من كتاب: البلوغ النافع على أصول الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع، تأليف: الشيخ جبريل بن عمر الفلاتي المتوفى في بداية القرن الثالث عشر الهجري، القسم الأول من بداية الكتاب إلى نهاية النسخ استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم اللغة العربية والدراسات القرآنية كلية الآداب الزاوية جامعة الزاوية، تاريخ المناقشة 2004/12/29م، وعدد الصفحات 974 صفحة.
- د. **علي محمد فرج افريو**. أستاذ جامعي بقسم الفقه وأصوله بكلية علوم الشريعة جامعة المرقب، حصل على درجة الدكتوراه من قسم الشريعة الإسلامية كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة 2012م، له مجموعة من البحوث المنشورة.

حقق جزءاً من كتاب: البلوغ النافع على أصول الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع، القسم الثاني من بداية الكتاب الثاني في السنة إلى نهاية المخطوط، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم اللغة العربية والدراسات القرآنية كلية الآداب الزاوية جامعة الزاوية، تاريخ المناقشة 2002/03/03م، وعدد الصفحات 855 صفحة، والكتاب شرح لنظم الكوكب الساطع للإمام السيوطي (ت 911 هـ) نظم فيه جمع الجوامع لابن السبكي، وقد شرحه السيوطي نفسه.

د. **عمار علي عمار الجحيدري**. أستاذ جامعي بقسم الدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية الجامعة الأسمرية الإسلامية، حصل على درجة الدكتوراه من قسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة المنيا سنة 2015م.

حقق جزءاً من كتاب: تيسير الصعود على مراقي السعود، لمؤلفه: محمد بن يحيى بن سليم الداودي اليونسي المتوفى سنة 1354 هـ، من أول الكتاب إلى نهاية باب النسخ، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الشريعة كلية الشريعة والقانون الجامعة الأسمرية الإسلامية، تاريخ المناقشة 2008/03/13م، وعدد الصفحات 473 صفحة.

أ. **حسين محمد عبد السلام النعاجي**. أستاذ جامعي بكلية العلوم الشرعية جامعة طرابلس، وهو إمام وخطيب مسجد النور بالقره بوللي، ومحفظ للقرآن الكريم به. حقق جزءاً من كتاب: تيسير الصعود على مراقي السعود، من بداية كتاب السنة إلى نهاية الكتاب، استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بقسم الشريعة كلية الشريعة والقانون الجامعة الأسمرية الإسلامية، تاريخ المناقشة 2014/07/24م، وعدد الصفحات 479 صفحة.



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بخاتم الرسالات، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد رحلة علمية ماثرة عشت فيها مع مؤلفات الليبيين الأصولية وتحقيقاتهم هذه أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. الليبيون أسهموا منذ القدم في التصنيف والتأليف، ولهم مشاركات في فنون متعددة، منها أصول الفقه المالكي، وقد تنوعت تأليفهم فيه بين التأليف المستقل وشرح المختصرات، والنظم المستقل ونظم المختصرات، بين الاختصار والإسهاب، كما أسهموا في تحقيق كثير من كتب أصول المالكية وغيرهم.
2. يعد القرن الخامس عشر الهجري -أواخر القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين الميلادي- فترة الجيل الذهبي لعلماء الأصول في ليبيا، فقد وجد به ثلة من الأصوليين الكبار الذين كونوا أنفسهم تكويناً علمياً رصيناً مكنهم من التأليف والتصنيف.
3. يعد كتاب أبي جعفر الداودي (ت 402 هـ)، وابن أبي الدنيا الصدي (ت 646 هـ) من أقدم مؤلفات الليبيين في هذا العلم، لكنهما في عداد المفقود.
4. أكثر الليبيين تأليفاً في علم أصول الفقه في القديم الشيخ أبو العباس أحمد حلولو، وفي الوقت الحاضر الدكتور فاتح زقلام.
5. لم يحظ العلماء الليبيون -لأسباب المعاصرين منهم- بالترجمة الوافية أسوة بأقرانهم في الوطن العربي والعالم الإسلامي.
6. غلب على المصنفات القديمة في أصول الفقه أنها كانت شروحات لمختصرات، بعكس الحديثة فإنها مؤلفات مستقلة أعدت -غالباً- لطلبة الجامعات الليبية.
7. أغلب التحقيقات تمت في رسائل علمية، لكن المطبوع منها قليل جداً، فيموت هذا التحقيق بالحصول على الدرجة العلمية.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على طباعة ما تم تحقيقه ولم يتم طباعته حتى يمكن الاستفادة منه، ويعم نفعه، ولا يبقى حبيس الجهة التي تم تحقيقه فيها، ولا يستفيد منه إلا القليلون.
2. إبراز دور علماء ليبيا في علم أصول الفقه تأليفاً وتحقيقاً عن طريق إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية، ففي ذلك إحياء لتاريخنا وتراثنا، ولكي تعرف الأجيال اللاحقة عظيم فضلهم، وتدرس نتاجهم، وتنتشره على نطاق أوسع.
3. توجيه عدد من الدارسين والباحثين في المراحل الجامعية المختلفة للقيام بإعداد دراسات عن هذه المؤلفات وتحقيق ما لم يتم تحقيقه بعد. وأخيراً أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن أكون قد وفقت في إعداد هذا البحث، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- ابن منظور (1979). لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف القاهرة، مصر.
- أبو عود، فؤاد محمد (د.ت). إسهامات علماء ليبيا في إثراء الموروث الفقهي المالكي، بحث منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي (جذورها-تراثها-أعلامها).
- أبو ناجي، عبد السلام محمود (2002). أصول الفقه، ط الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.
- أبو ناجي، عبدالسلام محمود (2013). الوجيز في أصول الفقه، ط الأولى، منشورات جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.
- افريو، علي محمد (د.ت). الشيخ العلامة عبد السلام أبو ناجي وجهوده في أصول الفقه، بحث منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي (جذورها-تراثها-أعلامها).
- أمانة الإعلام والثقافة (1977). دليل المؤلفين العرب الليبيين، دار الكتب، طرابلس، ليبيا.
- الباجقني، محمد عبدالغني (د.ت). المدخل إلى أصول الفقه المالكي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (2007). الصحاح، ط الثانية، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الزركلي، خير الدين (1989). الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط الثامنة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- الزاوي، الطاهر أحمد (2004). أعلام ليبيا، ط الثالثة، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.
- الزريقي، جمعة محمود (2005). تراجم ليبية دراسة في حياة وآثار بعض الفقهاء والأعلام من ليبيا قديماً وحديثاً، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.
- الزريقي، جمعة محمود (2014). العلامة الكبير الشيخ حسن بن عمر السيناووني وكتابه الكواكب الدرية في إعراب الشاطبية (ت 1353 هـ / 1934م)، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد 28، 1435 هـ.
- الشريف، ناصر الدين محمد (1999). الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، ط الأولى، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الطويل، السيد رزق (د.ت). مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، ط الثانية، المكتبة الأزهرية التراث، القاهرة، مصر.
- العسكري، أبو هلال (1412 هـ). معجم الفروق اللغوية، ط الأولى، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران.
- الغرناطي، أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي (2000). مهيع الوصول إلى علم الأصول، ط الأولى، تحقيق: الشيخ مصطفى مخدم، دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- الغرياني، الصادق بن عبدالرحمن (2006). تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، ط الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
- زقلام، فاتح محمد (2007). سفينة الوصول إلى أساسيات علم الأصول، ط الأولى، دار الفسيفساء، طرابلس، ليبيا.
- حمزة، عبدالسلام سالم (د.ت). قاضي فزان أبو عمر عثمان بن عمر الحضيري، بحث منشور بأعمال مؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي (جذورها-تراثها-أعلامها).
- سحيم، جمال عمران (2019). دور الشيخ العلامة عمران بن علي بن أحمد العربي في نشر الفقه المالكي وأصوله، مجلة كلية علوم الشريعة الخمس، العدد الثاني يونيو، ص: 130-151.
- شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت (2019). مواقع متعددة تمت زيارتها سنة 2019م.

شبكة المعلومات الدولية (2009). صفحة علماء ليبيا بالأزهر على الفيس بوك.
مخلوف، محمد بن محمد (2003). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط الأولى، علق عليه:
عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
نصر، الصديق (د.ت). مقال هؤلاء حدثوني رقم (7)، منشور على شبكة المعلومات الدولية
(الأنترنت).